تعد الثورة الفرنسية نقطة تحول مهمة في التاريخ الأوروبي والعالم، فقد أعطت هذه الثورة مفاهيم جديدة، ووضعت في حيز التنفيذ مبادئ عامة كانت قبل قيامها مجرد نظريات، فقد تبدلت أحوال فرنسا، وقضت على حكم أسرة آل بوروبون، ودمرت النظام الاجتماعي، مما جلب العداء لها من قبل ملوك أوروبا، وأدخلتها في سلسلة من الحروب، وذلك من أجل نشر شعار الثورة "الحرية، الإخاء، المساواة".

## I. أسباب الثورة الفرنسية:

### 1-الأسباب السياسية:

وتتلخص في انهيار النظام الحكومي، إذ كانت الملكية في فرنسا تعتمد على نظرية الحق الإلهي في الحكم، ولم تقبل فكرة مشاركة إدارة أمور الدولة مع الشعب، فكانت الملكية لا تزال تستند إلى الأسس والمفاهيم التي أقامها لويس الرابع عشر[1].

فالملك كان لا يزال يتصرف اعتبارا من أنه يستمد سلطانه من الله وأنه ليس ملزما أن يقدم حسابا عن تصرفاته معتبرا نفسه المصدر الأساسي لكل القوانين والتشريعات، أن الاستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في التقاليد السياسية الفرنسية، وإذ وجدت في التقاليد الفرنسية القديمة حدود لسلطان الملك فإنها تحولت إلى أدوات شكلية لا فعالية لها[2].

إذ كانت للملكية المطلقة عدة عوامل تعتمدها من أهمها أنها منحت الشعب الفرنسي وحدة داخلية عندما نجحت في القضاء على نفوذ الأشراف وسلطانهم فضمت إقطاعاتهم إلى بعضها البعض فأصبحت فرنسا بالتالي وحدة وطيدة الأركان.وقد عوض ملوك فرنسا النبلاء عما فقدوه من سلطان بان تركوا لهم امتيازاتهم القديمة واختاروا منهم رجال بلاطهم، ومنحوهم بذلك مناصب لها بريقها، ولكنها تخلو من كل سلطان حقيقي مؤثر في إدارة شؤون البلاد، كما منحت الملكية للشعب الفرنسي مكانة بين الدول أثناء القرن 17م لكنها لم تلبث فرنسا أن فقدتها في منتصف القرن الثامن عشر بسبب الهزائم التي نزلت على يد بروسيا[3]

وكان يعاون الملك في الإشراف على شؤون فرنسا إدارة حكومية على درجة كبيرة من التخلف والرجعية بما فيها من امتيازات طبقية، فالبلاد كانت مقسمة إلى وحدات إدارية، وكان لكل واحدة من هذه الأقاليم جمعياتها التشريعية وامتيازاتها الخاصة بها، وكذلك قوانينها الخاصة ونظمها المستقلة في الضرائب والجمارك

---

[1]- لويس الرابع عشر (1638-1715م): ملك فرنسا (1643-1715)-أنظر- ميلاد المقرحي: تاريخ أوروبا الحديث 1453-1848م، دج، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1996، ص 433.

[2]- إياد علي الهاشمي: **تاريخ أوروبا الحديث**، دج، ط1، دار الفكر، دب، 2010، ص 143.

[3]- زينب عصمت راشد: **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر**، دج، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص(25،26)

والمقاييس والموازين مما كان يعرقل إلى حد كبير التجارة وتطورها داخل الولايات و خارجها[1]، فيحول دون قيام وحدة اقتصادية متماسكة تضم مختلف أقاليم فرنسا، ومما زاد من مساوئ هذا النظام كون السلطة المركزية كانت ممثلة في الأقاليم فقط بموظف يدعى وكيل الملك كانت له صلاحيات واسعة يستعملها في جمع الضرائب المقررة لصالح العرش والحكومة المركزية، مما جعل صاحب هذا المنصب بغيضا في نظر الفلاحين أبناء الأقاليم العامة[2].

ولما تولى لويس السادس عشر[3] العرش في عام 1774م، كانت فرنسا دولة منهارة وتقف على هاوية الإفلاس وقد كانت الآمال معقودة حول شخصية لتحسين شؤون فرنسا، ولكن لويس السادس عشر لم يكن رجل الساعة فمع أنه كان حسن النية والمقصد، إلا أنه يفتقر إلى حسن التصرف وقوة الإرادة[4].

هذا إلى جانب زوجته ماري أنطوانيت[5]، التي كانت نمساوية الأصل فلم تحاول التقرب من الشعب الفرنسي بل على العكس ،فقد كانت تصرفاتها مشعل نار الثورة التي أحرقت الملكية فلم تبتعد عن طريق البذخ والإسراف التي أوغرت بها صدور الشعب هذا إلى جانب تدخلها في الشؤون السياسية، مما أدى إلى كره الشعب الفرنسي لها، وليس هذا فحسب بل بعض أفراد البيت المالك مما أدى بهم إلى التفكير في القضاء على الملك وزوجته[6].

**2-الأسباب الاقتصادية:**

يعد العامل الاقتصادي من أبرز العوامل الرئيسية التي أدت إلى تأجيج الثورة الفرنسية ولعل سببها المباشر النظام الضريبي وعدم المساواة، فكانت هناك ضريبة

---

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص ص( 20-21).

[2]- ميلاد المقرحي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى**، دج، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995، ص 96.

[3]- لويس السادس عشر (1755-1793م) :ملك فرنسا (1774-1792م) في عهده نشبت الثورة الفرنسية وأعدم في 1793/10/21. –أنظر- ميلاد المقرحي: تاريخ أوروبا الحديث (1413-1848م)، مرجع سابق، ص 433.

[4]- زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص27.

[5]- ماري أنطوانيت (1755-1793م): ملكة فرنسا (1774-1793م) زوجة لويس السادس عشر أعدمت في 1793/10/16م.- أنظر- ميلاد المقرحي: المرجع نفسه ، ص 426.

[6] - شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، دج، دط، المكتب المصري، القاهرة، 2004، ص 25.

الرأس التي كانت تفرض من قبل الملكية وهي التي تحدد القيمة المطلوبة من الرعية وكانت تثقل أهل الأرياف بالذات، وضريبة الإيراد أو العشرينية، وكانت تفرض على الجميع حسب دخل الفرد وكان النبلاء يشتركون في هاتين الضريبتين، وضريبة العقار تفرض على العامة وحدهم وكانت تتزايد بتزايد حاجات الحكومة مع تعنت الجباه في التقديم والتوزيع.

وضريبة الملح فرضت على الأهالي وكان ثمنه يختلف من إقليم إلى آخر إضافة إلى زكاة الكنيسة تدفعها العامة وخصائص المزارعين هذا فضلا عن المكوس الداخلية والضرائب الباهظة المفروضة على التجارة الداخلية لحماية الصناعة الأهلية، أما الخزينة العامة فكانت تعاني من عجز كبير في مواردها ومدخلاتها منذ أيام لويس الرابع عشر (1661–1715م) بسبب أخطائه وكثرة غرائمه الحربية والذي[1] زاد من تفاقم الوضع سوءا تمويل فرنسا لحرب الاستقلال الأمريكية (1776–1783م) والتي قدرت نفقاتها مليارين وقد غطاها نيكر بالقروض، وفي سنة 1789م بلغ الدين حوالي خمس مليارات بينما كان النقد المتداول مقدر بمليارين ونصف، ولم يكن بالإمكان تغطية العجز بزيادة الضرائب فثقلها كان شديد الوطأة على الجماهير الشعبية وتناقصت القوة الشرائية لدى الطبقات العاملة، وأصبحت كل زيادة ضريبة جديدة مستحيلة إلا أنها إذا حققت المساواة بين الأقاليم والمساواة بين الرعايا وعلى الأخص الأكليروس والنبلاء الذي يتمتعون بإعفاءات ضرائبية[2] وكان يرافق تدهور الوضع المالي نقص متزايد في موارد الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود، فخلال نصف القرن السابق للثورة كانت الأسعار قد ارتفعت نسبة 65% بينما لم ترتفع الأجور في نفس الفترة الزمنية بأكثر من 22%، هذا إلى جانب الأزمة الاقتصادية الدورية التي حدثت في 1788م والتي أصابت الطبقة البورجوازية بشكل عنيف، وكذلك المواسم وخاصة موسم القمح فعمَ القحط أنحاء البلاد وانخفض إنتاج الحنطة في الموسم المذكور إلى أدنى مستوى ، وكانت المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا قد زادت في حدّة الأزمة، فقد

[1]- إياد علي الهاشمي: المرجع السابق، ص ص( 146،147).

[2]- البير سوبول: **تاريخ الثورة الفرنسية**، تر جورج كورس، دج، ط4، منشورات عويدات، لبنان،1989 ص ص(85،86)

أتاحت للتجار بتصدير القمح للإنكليز سعيا وراء الربح رغم حاجة الفرنسيين لقمحهم، فانتشرت المجاعة وعمّ الاستياء المدن والأرياف، وتلبّد الجو الفرنسي بغيوم الثورة[1].

**2-1- الاصلاحات المالية:**

كل هذه الأحوال دعت الملك لويس السادس عشر إلى مواجهة الأزمة بتعيين أحد الخبراء وهو:

**2-1-1-تيرجو:** عين وزيرا للمالية، وكان دخل الدولة عند توليته الوزارة 213 مليون من الجنيهات والمصاريف نحو 235 مليونا، فكان العجز حوالي 22 مليونا، ولم تمضي عليه في الوزارة سنة ونصف حتى بلغ الوفد في خزائن الدولة نحو 11 مليون جنيها غير أنه لم يكن ليصل إلى هذه النتيجة السارة إلا بالاقتصاد في المصاريف وهذا ما دعى إلى اغضاب رجال البلاط ورجال الدين والأشراف[2].

وكان عازما على الحد من سلطة الكنيسة الضخمة وعلى ايجاد نظام عادل للضرائب وتوفير حرية التجارة داخل وخارج حدود المملكة، ولم يكن يرى ضرورة لإشراك الشعب بدعوة مجلس طبقات الأمة، لكن مقترحاته أثارت انزعاج الطبقات التي هددت مصالحها فتآمرت عليه عصبة من أفراد البلاط، ساهمت فيها ماري أنطونيت ولم يكن للويس من قوة الشخصية ما يسمح له مساندة وزيره فأعفاه من منصبه وعين نيكر مراقبا للمالية بدلا منه[3].

**2-1-2-نيكر: Necker (1776-1781م):**

مصرفيا بروستانتيا أثار تعينه مراقبا للمالية بعض الصعوبات التي تم التغلب عليها بالرجوع إلى حق الملك في ممارسة اختصاصاته، وقد سهل هو بدوره الامر على الملك بتنازله على المرتب المخصص له، فكان امله أن تسير شؤون الحكم دون أحداث تعديل جوهري وذلك بالتوفير وعقد القروض، ولكن دخول فرنسا حرب الاستقلال الأمريكية 1778-1783م أفسدت عليه خطته فعمد إلى الاستدانة وحاول

---

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص 28.

[2]- حسن جلال: **الثورة الفرنسية**، دج، دط، سلسلة المعارف العامة، القاهرة، 1927، ص 77.

[3]- جرانت، هارولد تمبرلي: **أوروبا في القرن التاسع والعشرين 1789-1950**، دج، ط6، تر: بهاء فهمي ، ص ص (61-62).

أن يكسب ثقة البلاد فنشر حسابات الميزانية التي كشفت الستار فيما يخص المنح والعطايا للخدم والحاشية[1]ولم يرى أمامه ما يرجع اليه إلا ما كان قد رسمه ترجو قبله من خطط الاقتصاد في الوظائف والاقلال من الامتيازات فكان جزاءه على ذلك ما جوزي له ترجو واعتزل الخدمة في سنة 1781م.[2]

**2-1-3- كالون Calanne (1786-1787م):**

اعتمدت على الاقتراض حتى بلغ ما اقترضه في ثلاث سنوات 487 مليونا ثم رأى نفسه تحت دين صارخ يزيد على المائة مليون، فلم يبقى إلا فرض ضريبة على جميع الأملاك بلا استثناء وفكر في الوقت نفسه الاقتداء بسلفه نيكر وانشاء مجالس المديريات والغاء الصخرة[3].

وكانت له طريقة العجيبة في الاصلاح الاقتصادي عندما نادى بمبدأ استخدام القروض لإظهار الدولة بمظاهر البذخ فكانت النتيجة وبالا على الدولة إذ اضطرت إلى الاستدانة بمبالغ طائلة لتحقيق هذه السياسة عندما اشترت الملكة هاري انطوانيت قصر "سان كلو" واشترى الملك قصر رامبورييه[4].

واجتمع مجلس الأعيان في أوائل عام 1787م وكان مؤلفا من كبار رجال الدولة فعارض مشاريع كالون بحجة الرغبة في الوقوف على السبب الوجيز الحقيقي وكان في الواقع يميل إلى رفض أي مشروع يمس الامتيازات فلم يكن من كالون إلا أن نشر مذكراته الاصلاحية في الجمهور وألح في وجوب مساواة الجميع في الضرائب، وقد عزل كالون بناءا على أمر الملكة عام 1787م وخلفه الكاردينال ري بريين[5].

**3-الأسباب الاجتماعية:**

لقد أسهم الوضع الاجتماعي لفرنسا ببروز نظام الطبقات البغيض وما يرافقه من امتيازات الفئة قليلة على حساب عامة المواطنين، فالفرنسيون كانوا مقسمين إلى طبقات ثلاث تفصل بينهما حدود يصعب تخطيها وهي كالتالي:

---

[1]- عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص ص(301-302).
[2]- حسن جلال: نفسه، ص 81.
[3]- عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص303.
[4]- زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص 38.
[5]- عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص303.

**3-1- طبقة الأشراف:** يقف هؤلاء في أعلى مراتب المجتمع الفرنسي يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه يؤيدونه ويدافعون عن نظامه وبالمقابل يعيشون في ظل حمايته ويتمتعون بامتيازات، يعود بعضها إلى عصر الإقطاع فلهم أراضي واسعة في الأرياف يستغلونها بواسطة الفلاحين والأقنان، حيث قدرت مساحة هذه الأراضي قبيل الثورة الفرنسية بخمس الأرض الفرنسية الصالحة للزراعة[1].

ولم يكتفي النبلاء بالإقطاعيات والمناصب الرفيعة في الدولة بل كانت تلك الأراضي معفية من الضرائب، كما أنهم احتفظوا بضرائب إقطاعيات ملزمة للفلاحين تدفع لجيوشهم وكانوا أكثر تمسكا بها، وقد بلغ عددهم (نبلاء البلاط) حوالي أربعة آلاف يعيشون في فرساي حول الملك، وكان بعضهم لا يملكون عقارا أو أرضا يعشون على الهبات والإعانات التي كان يرصدها لهم البلاط الملكي هذا إلى جانب الأموال والمجوهرات التي يأخذونها من الملك اعتقادا هي الملكية أن الحفاظ على مكانة النبلاء الاجتماعية هي أساسيات الحفاظ على الهيبة الملكية[2]، هذا إلى جانب امتياز حق الصيد في مزارع الأهالي ولهم نصاب معين من الغلال وكانوا يرغمون المزارعين بطحن غلالهم في طاحونة النبلاء (الشريف) ويعصروا أعنابهم في معصرته كما كان لهم الحق في وضع الرسوم على البضائع المارة على أراضيهم والتي تعرض في الأسواق المحلية[3].

كما بدأ بعض النبلاء يهتمون بمشاريع البرجوازية ويصنعون رؤوس أموالهم في البضائع الجديدة وعلى الأخص صناعة التعدين، والبعض الآخر كان يطبق على أراضيه التقنيات الزراعية الحديثة، وفي هذا السياق للحصول على المال كان قسم من طبقة النبلاء العالية يتقرب من البرجوازية[2] التي يشاركها بمقياس ما طموحها السياسي، ولكن جموع نبلاء الاقليم والبلاط لا يرون لهم خلاصا، إلا بتثبيت

---

[1]- البير سوبول: نفسه،ص21.

[2]- البرسوبول: المصدر السابق، ص 21.

(2)- البورجوازية: طبقة اجتماعية محددة تضم الأشخاص ذوي الدخل المستقل ،ويحققون لأنفسهم نوعا من الاكتفاء الذاتي-انظر-اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دج، دط، دن، القاهرة، 2005، ص 219.

[3]- إياد علي الهاشمي: المرجع السابق، ص 144.

امتيازاتهم تثبيتا دائما متزايد الوضوح وهذه الفئة وهي العادية للأفكار الجديدة لم تكن تطالب بانعقاد البرلمانات إلا كي تعيد لها أولويتها السياسية وتكرس لها امتيازاتها[1].

**3-2- طبقة رجال الدين (الاكليروس):** وكان هؤلاء يشكلون طبقة ممتازة إلى جانب الأشراف وهم الذين عرفوا في العصور الوسطى بالورع والتقشف والتفاني في خدمة المسيحية في داخل الكنيسة وخارجها إلا أنه في أواخر القرن 18م أخذت الصورة تتغير فمظاهر العظمة والترف في قصور النبلاء أصبحت كعدوى منتشرة في الكنائس، ومن المعروف أن الكنيسة كانت لها ثروة طائلة من دخل الأراضي التي كانت موقوفة عليها في المدن والأرياف على السواء حيث بلغ حجمها خمس أراضي فرنسا وكلها معفاة من الضرائب[2].

هذا فضلا على مورد ضريبة العشور التي كانت تجمعها سنويا من الفرنسيين ،والتي بلغت حصيلتها في أواخر القرن الثامن عشر مائتي مليون فرنك ذهب وفوق هذه الامتيازات كانت الكنيسة معفاة من الضرائب الحكومية، ومما كان يثير الفرنسيين أن الكنيسة لم تكن تصرف هذه الأموال في الطريق المخصص لها[3].

ويجب التمييز هنا بين كبار ورجال الدين الذين كان غناهم وطريقة عيشهم تثير مشاعر العامة بين صغار القساوسة، الذين كانوا ناقمين على كبار رجال الدين لتفردهم بالجاه والثروة ،وظهرت بين القساوسة فئة كثيرة تدعوا إلى الإصلاح والقضاء على نظم الامتيازات، ووقف البعض منهم إلى جانب الشعب الفرنسي متأثرين بالمبادئ الفلسفية الجديدة التي أسندت عليها الثورة[4].

**3-3-الطبقة العامة:** وتأتي هذه المرتبة الثالثة من سلم طبقات المجتمع الفرنسي مع أن عددها كان خمسة وعشرين مليون نسمة عند قيام الثورة بينما كان عدد الطبقتين السابقتين (رجال الدين والنبلاء) يكاد يتجاوز المليون، فكانت هذه الطبقة التي تستكمل الغالبية الساحقة من الشعب الفرنسي محرومة من كافة الامتيازات ،فتقع عليها أعباء الضرائب وأعمال السخرة وإرسال أبناءها إلى الحروب ،وخلال الفترة

---

[1]- البيرسوبول: المصدر نفسه، ص 23.
[2]- إياد علي الهاشمي: مرجع سابق، ص 145.
[3]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص( 23،24).
[4]- إياد علي الهاشمي: المرجع نفسه، ص 145.

الأخيرة من عصر الإقطاع ظهر بين أبناءها فئة مثقفة ومتعلمة تعرف بالبورجوازية تحررت من نفوذ السادة، وكان لها دور في قيادة العامة من الناس ضد الحكم المطلق[1]، وكانوا يشاركون في الحركة الفكرية السائدة في عصرهم، فكانوا أكثر الطوائف حقدا على الأشراف لما يتمتعون به من امتيازات، كما يمثل الفلاحون والصناع أغلبية العامة وكانوا أكثر الطبقات بؤسا وأسوئهم حالا، لكونه الأكثر تأثرا بالأعباء المالية وبالكساد الاقتصادي، وإلى جانب الضرائب كانت المراتب العليا في الجيش قاصرة على طبقة الأشراف رغم أن أغلبيتهم تنقصهم الخبرة، مما أدى إلى استحقاق الجند برؤسائهم وانتشار الجمعيات السرية فاستحال الاعتماد عليهم من قبل الحكومة في الاضطرابات الداخلية[2].

**4-الأسباب الفكرية:**

شهد منتصف القرن 19م تطورا نوعيا في الفكر والثقافة الفرنسية كان له أثر كبير في اليقظة الفكرية التي عمَت فرنسا، فكشفت مساوئ النظام القديم المتمثلة في الحكم المطلق وعدم المساواة في أمور المجتمع والتي أثارت التنبه السياسي لدى الطبقة العامة، فتجلت في أفكار ومؤلفات كل من فولتير ومونتسكيو وروسو، إذ هيأت أذهان الفرنسيين لإعادة النظر في حياتهم العامة وفي علاقة الفرد الفرنسي العادي بالحكومة وفي مكانة فرنسا الدولية.

**4-1- مونتسكيو Montesguieu (1689-1755):**

كان من طائفة النبلاء بكتابه "روح القوانين" الذي نشر عام 1748م، الذي لقي ترحيبا كبيرا ورائعا لدى الفئات المثقفة الفرنسية[3].

وقد أثار مونتيسكيو مسألة فصل السلطات ضمانا للعدالة والحرية المدنية والسياسية ولصيانة هذه الحرية السياسية من النزوات البشرية رأى وجوب خضوع المرء للقانون وهذا لا يتحقق إلا بفضل السلطات بتوزيعها لا تكتلها في يد واحدة على توضح حدودها، ودرس مونتيسكيو ظاهرة المسؤولية والجزاء، كما درس

[1]- محمد مظفر الأدهمي: **تاريخ أوروبا الحديث (عصر النهضة)**، دج، دط، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1998م، ص 130.

[2]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص ص( 88،89).

[3]- إياد علي الهاشمي: المرجع السابق، ص 150.

مسائل سياسية تتعلق بنشأة الدساتير ومبادئها وطريقة صياغتها، فاستمد أعضاء الجمعية التأسيسية الزي وضعوا الدستور الكثير من آرائه[1] التي تتركز على أساسين في العلاقة بين الشعب والحكومة.

– تقييد عمل الحكومة حتى لا تتصرف في أمور البلاد وكأنها ملك كبير للملك.

- فصل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فكانت هذه دعوة إلى المثقفين بأن يعيدوا النظر في شكل الملكية البوربونية الحاكمة التي تتصرف في البلاد كأنها هي الدولة[2].

وهكذا أخذت فرنسا بنظرية مونيسكيو في فصل السلطات في كل الدساتير التي تعاقبت عليها من عهد الثورة إلى عهد الجمهورية الثالثة. وقد كان منتسكيو من دعاة الثورة الفكرية للقضاء على المجتمع القديم فظهرت آثار ذلك بين رجال الجمعية التأسيسية الفرنسية، وقاموا غداة الثورة بتنظيم شؤون المجتمع عند وضع الدستور عام 1791م[3].

### 4-2- فولتير Voltaire (1694-1778):

من اشهر المفكرين الفرنسيين تقبلته ذهنيات الشعب الفرنسي بسرعة وتفهم شديدين، بسبب أسلوبه السافر ونقده اللاذع ولغته الواضحة وانسانيته، هاجم التعصب الديني وتهكم على الحكومة والملك الفرنسي. فالملكية في نظره ليست بالقوية حتى يمكنها ان تستخدم سلطانها لصالح الشعب وليست دستورية حتى تترك الأمر لنواب الشعب كما كان الحال في انجلترا، فأوضح لمواطنيه في كتابه المعروف رسائل عن الانكليز كيف يعيش المجتمع الانكليزي في ظل نظامه الدستوري معيشة راقية لا تشوبها الامتيازات الطبقية[4].

وعرض فولتير بعض الآراء السياسية في رسالة نشرت له عام 1765م وشرحت هذه الآراء المذهب الحر والمستنير، وقد لاحظ أن الطبقة الثالثة تمثل

---

[1]- عمر عبد العزيز عمر: **التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث**، دج، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص( 294،295).

[2]- عبد الفتاح حسن أبو علية، اسماعيل ياغي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دج، دط، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1979، ص 270.

[3]- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص295.

[4]- إياد علي الهاشمي: المرجع السابق، ص 149.

الأساس الذي يرتكز عليه تكوين الأمة، وكان رأيه في وظيفة الحكومة تتفق ومعنى الخدمة العامة فالوظيفة هي أن تقوم الحكومة على تنفيذ ما يصدر من رغبات تبديها الإرادة العامة ويجب ان يكون هذا وفقا للقوانين التي يقرها الجميع، ولكنه لم يحاول في هذا كله أن يضع خطة انشائية وانما كانت كتاباته تتجه إلى الهجوم العنيف سواءا في الناحية السياسية أو الدينية، حتى أطاح بما كان لتلك الأنظمة والعقائد من هيبة واحترام[1] ونادى بإصلاح القضاء وإصلاح نظام الضرائب والغاء الضرائب المحلية المتعددة[2].

### 4-3- جان جاك روسو (1712-1778م):

كان له تأثير كبير على عواطف الفرنسيين في آرائه وكتاباته ويعتبر كتابه "العقد الاجتماعي" الذي نشر عام 1762م خلاصة لأفكاره السياسية والاجتماعية، حيث بدأ باحتجاج صارخ على طغيان عصره في شتى أشكاله بعبارته الشهيرة "يولد الإنسان حرا وهو مكبل بالأغلال في كل مكان"، وقد وعى فيه الرجوع إلى الطبيعة للمستخلص من قيود الحضارة ويعرف الحكومة بأنها عقد اجتماعي يضمن للأفراد حمايته ولقوم على رغبة الأمة وللشعب حتى الخروج عن إرادة الحكومة إذا ما أخلت بشروط التعاقد[3].

وقد أرجع روسو فساد المجتمع والأخلاق إلى ظاهرة الملكية لأنها تتعارض مع النظام الطبيعي ويرى أن اصلاح عيوب المجتمع الإنساني لا يتسنى إلا بتعاقد الأفراد بمقتضى ميثاق اجتماعي، بحيث يتنازل كل فرد عن جزء من حقوقه الشخصية للمجموع لا لشخص معين، ووظيفة هذا التعاقد هي قيام دولة مزودة بسلطة سياسية غايتها حماية مصالح المتعاقدين بواسطة القوة الجمعية فتحقق بذلك المساواة بين الجميع[4].

كما اوضح مبدأ الحياة السياسية السيادية انه يكمن في السلطة التشريعية فهي قلب الدولة وأما السلطة التنفيذية فهي دماغها الذي يدفع الحركة في جميع الأجزاء،

---

(1)- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص296.
2- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: مرجع سابق، ص 150.
3- إياد علي الهاشمي: المرجع السابق، ص 150.
4- عمر عبد العزيز عمر: المرجع نفسه، ص297.

يمكن للدماغ أن يتهاوى مشلولا ويظل الفرد قيد الحياة يبقى بشرها أبله ويظل حيا يرزق ولكن حالما يكف القلب عن عمل وظائفه حينها يصير الحيوان مواتا[1].

ووضح روسو معالم التمثيل النيابي كما رآه ، فذكر أن ممثلي الأمة هم مجرد تابعين للشعب وليس لهم وظيفة سوى العمل وفق مشيئة الناخبين وتنفيذ رغباتهم، وليس لهم الحق في أن يبرموا شيئا بصفة نهائية لأن كل قانون لا يصادق عليه الشعب يكون باطلا. وقد كانت آثار العقد الاجتماعي قوية في مجتمع يتهيأ للثورة، وبدأ أثره في أولى ثمار الثورة الفرنسية عندما اعلنت حقوق الإنسان والغاء الامتيازات فكان جديرا باللقب الذي اضفاه عليه فلاسفة الفكر السياسي وهو أنه أبو الثورة الفرنسية.

هذا إلى جانب جماعة أخرى كان لها تأثير عظيم بأعمال الثورة وقد عرفت باسم الاقتصاديين أو الطبيعيين الذين تأثروا بكتابات آدام سميث[2] وعلى رأسهم ميرابو، ومن مبادئهم العمل في الأرض هو مصدر كل ثروة، والعمال هم أكثر الطبقات انتاجا، وتدخل الحكومة يجب أن يقلل إلى أدنى حد والذي يلزم تنفيذه هو طلاق الحرية الكاملة للتجارة وانشاء نظام عام للتعليم[3].

### 4-4-أثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية:

لم يكن آثار ما ذكرنا من مجهود المفكرين وحده سببا في اشعال نار الثورة بل أضافت الأقدار إلى ذلك نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية في عام 1782م، فكان لها أثر عميق في فرنسا فقد أثَرت في السياسة الفرنسية الخارجية عندما وافقت على دخول الحرب إلى جانب الثوار ضد انكلترا[4].دخلت فرنسا الحرب من أجل تأسيس جمهورية أمريكية تدفعها عوامل عديدة منها الغيرة والوحشية وحب الانتقام والحماسة، فالحرب الأمريكية لم تدفع الصرع المتداعي للمالية الفرنسية دفعته الأخيرة فحسب، بل إنَ انتصار الديمقراطية وخلع حكم الملكية قد أضاء في كافة

---

[1]- جان جاك روسو: **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، دج، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 185.

[2]- آدم سميث: (1723-1790م) فيلسوف اجتماعي وعالم اقتصاد، مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي،-أنظر- ميلاد القرحي، تاريخ أوروبا الحديث(1453-1848)، ص 430.

[3]- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ص(300،301).

[4]- زينب عصمت راشد: مرجع سابق، ص 24.

الأذهان التقدمية في فرنسا صورة أوروبا، وقد خلقت نمطا جديدا على أساس الحرية الجمهورية[1]. فأثرت تلك الحركة تأثيرا بالغا في نفوس الفرنسيين بفضل ما قام به رجال الأدب والمفكرين من تصوير المجهودات الثوار وحماستهم وجرأتهم، وخاصة الدور الذي أداه بنيامين فرانكلين[2]الذي اشتغل بالطباعة واهتم بعلم الأخلاق وكان عالما ومخترعا وسياسيا بارعا نجح في الظهور بمظهر البطل أمام الرأي العام الفرنسي بل العالمي[3].

وعند زيارته لباريس للمرة الأولى عام 1767م ترك ذكراه ماثلة للأذهان لذلك استقبلته الصحف الفرنسية بكل حماسة في زيارته الكلية لباريس في 1776م، وقد أصبح الشخصية البارزة والمثل الذي يحتذى به في باريس بين عامي 1776م و1784م[4].

## II. اندلاع الثورة الفرنسية:

### 1. مجلس طبقات الأمة وتأسيس الجمعية الوطنية:

أمام خطورة الوضع الاقتصادي والمالي اقترح نيكر على لويس السادس عشر طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية عن طريق مجلس الطبقات، الذي تتمثل فيه جميع فئات الشعب، وافق الملك على هذه الخطوة رغم ما كان يرافق ذلك من مخاوف وشكوك فالشعب يحتاج للمال وهذا لم يعد من الممكن تأمينه إلا بموافقة وقبول جميع ممثلي الشعب.

**1-1-مجلس طبقات الأمة:** وضع نيكر بتكليف من الملك نظاما انتخابيا جرت الانتخابات العامة على أساسه، وقد رحبت الطبقات الشعبية بهذا التدبير راجية أن تحصل بواسطته على الخبز، كما وافقت الطبقة البرجوازية على هذه الخطوة املة

---

[1]- الجمهورية: نظام حكم يتم اختيار الحاكم من قبل الشعب بشكل مباشر أو من قبل البرلمان المنتخب من الشعب، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 24 أفريل 2014، 12:53.

[2]- بنيامين فرانكلين: (1706-1790م) من أبرز وأهم مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية، سعى أثناء قيامه بالعمل الدبلوماسي لسد الهوة المشعة بين بريطانيا والمستعمرات الأمريكية، انتخب في مجلس الشعب الأمريكي وكتب مع عدد من السياسيين المعروفين الوثيقة التي اعلنت استقلال الولايات المتحدة من الاستعمار البريطاني، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 24 أفريل 2014، 12:53.

[3]- فيشرهربرت: **أصول التاريخ الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الف**رنسية، دج، ط3، دار المعارف، مصر، ص 424.

[4]- زينب عصمت راشد: مرجع سابق، ص 25.

أن تحصل عن طريقه على قسط من الحريات الديمقراطية[1]. وعلى حقها في المشاركة في شؤون الحكم[2]، في حين أن الطبقة الاقطاعية اعتبرته نصرا حاسما على الملكية بحملها على دعوة مجلس طبقات الأمة للانعقاد، ولم تدرك أنها بهذا التصرف حفرت قبرها بيديها، فقد ركزت الطبقة البورجوازية على محورين:

الأول: مهاجمة امتيازات الطبقتين الأولتين، والمطالبة بأن تحل الكفاءة محل النسب.

والثاني: المطالبة بالتمثيل الضعفي أي تساوي عدد نواب الطبقات، وفرض التصويت المشترك والأخذ بالتصويت الفردي لا حسب الطبقات[3].

لقد بدى واضحا أن الفرنسيين يبحثون عن برنامج عمل متعدد الجوانب لإصلاح أحوال الأمة وليس لإنقاذ الخزينة فقط، ومن هنا كان من العسير جدا الدخول في تسوية سريعة لمشكلة التصويت في مجلس طبقات الأمة، لم تضع الحكومة أية لائحة لنظام عمل المجلس، فأصبح الأمر بين يديه ليحدد الأسلوب الذي سيعمل به، فدب الخلاف بين رجال الدين والنبلاء من جهة والعامة من جهة أخرى[4]، وكما قال ميليه دي بان: "إن الصراع العام قد تبدلت واجهته في جانفي 1789، فلم يعد الأمر يعني الملك والاستبداد والدستور إلا بشكل ثانوي إنها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الأخرتين". وقف ممثلو الأمة على رأس الصراع ضد أصحاب الامتيازات، وانحاز إليهم كبار السادة الذين تبنوا الأفكار الجديدة ،و كانت مطالبهم الرئيسية المساواة المدنية والقضائية والضرائبية، الحريات الأساسية وحكومة تمثيلية، ونظمت الدعاية مستفيدة من العلاقات الشخصية أو من بعض الجمعيات مثل جمعية أصدقاء السود التي كانت تطالب بإلغاء الاستعباد [5].وبتأثير من نيكر قبلت المحكمة بقرار مضاعفة مندوبي الطبقة الثالثة الصادر في 5 جانفي 1788، وحصل العامة على نحو 600 معقد بينما تقرر أن يكون لكل من رجال

[1]-الديمقراطية: بمعناه الحرفي كمصطلح اغريقي حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب بنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك-انظر-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سابق،ص211

[2] - عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص 30.

[3] - عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ص (329،330)

[4]- عبد الفتاح حسن أبو علية، اسماعيل ياغي: مرجع سابق، ص 100.

[5]- البيرسوبول: مرجع سابق، ص 114.

الدين والنبلاء 300 نائب، قامت خطة نيكر على استخدام الطبقة الثالثة لكبح جماح الطبقتين المميزتين ولكن بقيت مسألة عويصة من مسائل الإجراءات هي كيف يجلس الأعضاء ويناقشون ويصوتون، أيجلسون في قاعات ثلاث فيكون البث في المسائل بأغلبية القاعات أم يجلسون معا ويكون البث بأغلبية أصوات الأعضاء، إن الطريقة الأولى كفيلة بإعطاء أصحاب الامتيازات أغلبية قاعتين ضد قاعة واحدة بينما الطريقة الثانية تضمن الحصول على أغلبية ضخمة لأن بعض النبلاء والكثير من رجال الدين كانوا يعطفون على العامة، ثم إن هناك مسألة أخرى وهي أيشكل هؤلاء كما في سالف الأزمان مجلسا بمجرد ازداء المشورة أم يشكلون جهازا حقيقا من أجهزة الحكم[1].

وافق مجلس الوزراء على تقرير نيكر وصدر به مرسوم في 27 ديسمبر 1788 لتجرى الانتخابات لمجلس طبقات الأمة على هذا الأساس، أعدت الحكومة نظاما انتخابيا ليبيراليا[2] وكان التقسيم الإداري ما يزال حسب مناطق القضاة أو الحكام، فأعضاء الطبقتين الممتازين يجتمعون في مركز المنطقة ليشكلوا مؤتمر الاكليروس الانتخابي ومؤتمر النبلاء الانتخابي. أما فيما يخص الطبقة الثالثة فالألية كانت أكثر تعقيدا فالسكان الذين لهم حق التصويت ،الفرنسيون بالمولد أو المتجنسون الذين في عمر 25 سنة المقيمون والخاضعون لدفع الضرائب، وفي المدن يجتمع المنتخبون أولا حسب النقابة، وإذا لم يكونوا أعضاء في النقابة فحسب الحي ويسمون مندوبا أو مندوبين لكل مئة منتخب، وهؤلاء المندوبون يشكلون المؤتمر الانتخابي للطبقة الثالثة في المدينة والمكلف باختيار وانتخاب النواب للمجالس العامة، في الأرياف يجتمع السكان في مؤتمرات الرعية ليسموا مندوبين بنسبة اثنين لكل مئتي أسرة، وكان هذا النظام الانتخابي في 24 جانفي 1789 لصالح البورجوازية لكونهم الأكثر نفوذا والأكثر براعة في الكلام[3].

---

[1]- أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلي: **اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر بهاء فهمي،ج1 ،ط6 ،مؤسسة سجل العرب،القاهرة،دس،ص68

[2]- الليبيرالية: هي التحررية او المذهب الفردي، وهي اطار سياسي يصف الحياة السياسية ونظم الحكم في الدول ذات الاقتصاد الصناعي، والتي تأخذ بالمبادئ الرأسمالية، وتسود فيها الحرية كقيمة عليها- أنظر- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ص 362.

[3]-البير سوبول: المصدر السابق، ص ص(110،111)

وحرر الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض حملها أعضاء المجلس الجديد، كما تنص على ذلك التقاليد الدستورية القديمة في فرنسا تفيض بالشكوى وتحدد المطالب الأساسية التي يريد الفرنسيون تحقيقها وأهمها: صيانة الحريات العامة، الغاء الامتيازات، عدم فرض الضرائب إلا بموافقة الشغب، توزيع الأعباء الضريبية على الجميع بالتساوي.

الواضح من هذه المطالب أنها على درجة كبيرة من الاعتدال، ولا تحمل في طياتها أي عداء للنظام الملكي أو رغبة في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا، وإنما العمل على تحويل فرنسا إلى ملكية برلمانية دستورية[1]. اجتمع مجلس طبقات الأمة في 5 ماي 1789 وهو يحمل كل التناقضات، الاكليورس كانوا منقسمين على أنفسهم وكانت الأغلبية منهم ينتمون إلى الطبقة الثالثة، وكان عدد هؤلاء 83 نائبا من مجموع 291 أما طبقة النبلاء فقد انقسموا بين نبلاء متحررين عددهم 50 من 270 بينما الأغلبية لم تكن متفقة على رأي. وقد أدرك أعضاء البرلمان أن انعقاد مجلس الأمة سيشكل خطرا مميتا عليهم وغدو تواقين لفضه .

**1-2- تأسيس الجمعية الوطنية:**

عندما اجتمع مجلس طبقات الأمة يوم 5 ماي 1789 كانت الخطوة الأولى قبل البدء في العمل هي أن ينظر في صحة انتخاب أعضائه، وقد أعلن نواب الطبقة الثالثة معارضتهم في أن تقوم كل طبقة من الطبقات على حدى بعملية الفحص، وامتنع ممثلوها عن ذلك، أرادت طبقة النبلاء وضع الطبقة الثالثة أمام أمر الواقع وأعلنت يوم 11 ماي أنها قد أتمت تشكيلها، فانقسمت طبقة الاكليروس على نفسها وأيدت نسبة كبيرة منها الطبقة الثالثة[2]، وفي 10 جوان 1789 قرر نواب الشعب بناء على طلب سييس[3] القيام بمحاولة أخيرة، فدعوا زملائهم للمجيء إلى قاعة البرلمان للبدء بالتحقيق المشترك في صحة النيابات، وجرى إبلاغ هذا القرار إلى

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص 30

[1]- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص(331،333).

[2]- سيس إمانويل جوزيف (1748-1836): سياسي، وكاتب نشرات ثورية لعب دورا رئيسيا في مجلس طبقات الأمة 1789، عاش منفيا في بروكسل أثناء عودة الملكية. -أنظر- علي المولا: **الموسوعة العربية الميسرة**، ج4، ط1، شركة أبناء الأنصاري، بيروت، 2010، ص 1980

الاكليروس ، وفي المساء نفسه باشرت الطبقة الثالثة بالتفقد العام لجميع الدوائر[1]، فبدأت كتلة أصحاب الامتيازات بالتفكك وتبين في يوم 16 أن ستة عشر نائبا من رجال الدين قد انظموا إلى العامة، وعندئذ قرر نواب الطبقة الثالثة أن المجلس صار يضم أكثرية نواب الأمة وأنه بذلك يعتبر مجلسا شرعيا وقانونيا، ولا يتفق في وضعه هذا مع تسميته بمجلس طبقات الأمة بل يجب تسميته بالجمعية الوطنية Assemblée nationale وكان الغرض من ذلك أن يكون ذلك اعلانا لحقهم في التكلم باسم الأمة، والتصرف باسمها وقد قررت التسمية في 17 جوان 1789، وفي 19 جوان قرر رجال الدين بأكثرية 149 ضد 137 المنظم إلى العامة والاجتماع معهم في مجلس واحد وبذلك حققت الطبقة البرجوازية نصرها على النبلاء[2].

أمر لويس السادس عشر في 20 جوان 1789 بأن تعقد جلسة ملكية يحضرها نواب الطبقات الثلاث مجتمعين في 23 جوان ليظهر مشيئته في هذه الجلسة، وخوفا من تطورات مفاجئة قبل الاجتماع أغلقت صالة اجتماع البورجوازية بحجة إعدادها للجلسة الملكية، وهنا أدرك النواب البورجوازيون أن الخطر يهددهم، فعقدوا اجتماعهم في اليوم نفسه في ملعب التنس وشرعوا فورا يحلفون اليمين بأنهم سيستمرون بالاجتماع في أي مكان تختاره الظروف لهم[3]، ولن يتفرقوا حتى يضعوا دستورا للملكة على أسس معينة ووقع الحاضرون على هذا التعهد، الذي صار يعرف باسم ميثاق ملعب التنس، وفي اليوم التالي اجتمعوا في كنيسة سانت لوى، حيث انظم إليهم 144 من القساوسة و4 من كبار رجال الدين، واثنين من النبلاء، وفي يوم 23 جوان انعقدت الجلسة الملكية ثم أعلن لويس السادس عشر استعداده ليصبح ملكا دستوريا، كما أيَد استعداده لإتخاذ الخطوات لرفع الرقابة عن الصحف، ومعنى ذلك النهاية الحقيقية لحكم البوربون المطلق في فرنسا، وأعلن بطلان قرارات الجمعية الوطنية مع ابقاء التمييز القديم بين طبقة الدولة الثلاث كاملا لارتباطه ارتباطا سياسيا بدستور مملكته، ومعنى ذلك اجتماع كل طبقة على حدى، كما أعلن

[1]- البيرسوبول: المصدر السابق، ص 120.
[2]- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 334.
[3]- صلاح أحمد هريدي علي: **تاريخ الحديث والمعاصر (1789-1914)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2002، ص 48.

أن الملكية في جميع صورها دون استثناء ستحرم على الدوام وبالأخص: العشور، والخراج، الحقوق والفروض الاقطاعية، وعلى العموم جميع الحقوق والامتيازات المادية أو الشرفية المتصلة بالأراضي أو الاقطاعات أو الأشخاص، ووافق على استشارة مجلس الأمة في التعيينات التي قد تخلع النبالة الشخصية أو الوراثية على اصحابها، وهكذا تستطيع الطبقتان المميزتان أن تسد الكثير من الأبواب التي تتمكن بها البورجوازية من بلوغ مراتب الشرف، ومن هنا لم يعد للطبقة البورجوازية سبيل للمساواة في الحقوق سوى عن طريق الثورة. رفعت الجلسة على أن تستأنف في اليوم التالي لدراسة مشروع اصلاح الإدارة وتقويم أوضاع بيت المال وانسحب الملك وتبعه الاشراف والاكليروس، إلا أن مندوبي الطبقة الثالثة ومناصريهم بقوا في أماكنهم مما جعل أحد موظفي البلاط يذكرهم بضرورة اخلاء القاعة، وهنا رد ميرابو[1] بعبارته الشهيرة: "نحن هنا بإرادة الشعب ولا نخرج إلا على رؤوس الحراب"[2].

تم اتخذ المجتمعون قرار اقترحه ميرا أبو لبورجوا القضى بأن يعلن النواب حصانتهم ضد المحاكمة بأغلبية 493 ضد 34، وأما هذا الموقف فضل لوريس السادس عشر عدم تنفيذ تهديده بقضى المجلس بالقوة، وفي اليوم التالي اضمت أغلبية رجال الدين و47 من النبلاء إلى ممثلي البرجوازية وعلى رأسهم الدوق دوليان، وفي يوم 7 جويلية اختار المجلس لجنة للدستور، وبعد يومين غيرت الجمعية اسمها للمرة الثانية إلى الجمعية التأسيسية Assemblée constitutonte ، ليقدم لا فييت[3] مشروعه الخاص بإعلان حقوق الإنسان[4].

[1]- ميرابو (1759-1791): من طبقة النبلاء، مؤمنا بضرورة التوازن بين سلطة العرش وسلطة الجمعية كان يعمل علنا في تقوية سلطة البرلمان، ويميل سرا لتقوية وسلطة الملك، وهذا ما جلب عليه الكوارث في النهاية -أنظر- لويس عوض: **الثورة الفرنسية**، دج، دط، **الهيئة المصرية العامة للكتاب**، دب، 1992، ص 45.

[2]- عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص ص( 337،338).

[3]- لافييت لامركيز(1757-1834) من طبقة النبلاء، بطل العالمين القديم والجديد، شارك في الثورة الفرنسية صغيرا، ولكنه وجد نفسه في قائمة الخونة التي تطلب الثورة رأسهم، مرفوضا من زعمائه ومن اعدائه، شارك في خلع لويس السادس عشر وشارل العاشر، انتخب ممثلا للنبلاء في مجلس الطبقات وكان من أوائل الدعاة لإعلان حقوق الإنسان-أنظر- لويس عوض: نفسه، ص 131.

[4]- عبد العظيم رمضان: المرجع نفسه، ص 339.

**2-تمرد باريس والاستلاء على الباستيل 14 جويلية 1789:**

استدعى الملك جيشا قدره 20.000 إلى فرساي وباريس، وكانت نية البلاط حل الجمعية الوطنية[1]، ولما تكشفت نوايا الملك بالانقلاب على الجمعية قام قسم من البورجوازيين بتنظيم المقاومة ضد النبلاء لدفاعهم بعناد عن امتيازاتهم وعلى هذا النحو نشأت فكرة المؤامرة الارستقراطية.

لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجماهير، وكان حصاد 1788 رديئا بشكل خاص وبدأ سعر الخبز بالارتفاع [2]، وفي أواخر أفريل قام سكان سانت انطوان بمهاجمة مصانع ريفيون وهنريو، وقد تصايح فيها المشتركون بالهتافات السياسية تأييدا للطبقة الثالثة، مما يدل على أن الأزمة السياسية والاقتصادية قد أصبحتا مترابطتين في عقول العمال الباريسيين[3]، وبدأ الشعب يفكر في ربط المؤامرة الاستقراطية بالأزمة الاقتصادية، واتهم الاستقراطيون باحتكار الحبوب لإرهاق الطبقة الثالثة، واتهموا الملك بمحاولة إثارة الشعب من أجل استعمال جيشه المتجمع حول العاصمة ضده. وفي 7 جويلية قررت الجمعية الوطنية بناءا على طلب ميرابو إرسال التماس إلى الملك يطلب منه إبعاد الجيوش. وفي 11 جويلية أجابه الملك أن مهمة الجيوش قمع الاضطرابات الجديدة أو بالأحرى تلاقيها، ثم استعجل لويس السادس عشر الأمور فعزل في اليوم نفسه نيكر[4]، وفي اليوم التالي 12 جويلية 1789 وصلت الأنباء بطرد نيكر في حين كانت باريس في حالة من الهيجان أخذ كاميل ديمولان[5]، يلهب مشاعر الجماهير بالخطب النارية ومعه خطباء آخرون، فانتهت هذه الخطب بالتحريض على حمل السلاح[6]. فقد ظهر إبعاد نيكر لأصحاب الدخل ورجال المال كأنه تهديد بإفلاس قريب، فقرروا إغلاق البورصة

---

[1]- البير سوبول: المصدر السابق، ص 120.

[2]- نفس المرجع، ص 121.

[3]- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 343.

[4]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص 346.

[5]- كامل ديمولان camilledemoulins: ولد في بيكارديا عام 1760، بدأ بنشر أراءه في مقالات عام 1788، كان عضوا في المؤتمر الوطني وكان ممن نادوا وصوتوا بإعدام الملك، هاجم بالاشتراك مع دانتون حزب الجيروند، واشترك معه بعد ذلك في مهاجمة حزب الجبل، قبض عليه مع دانتون واعد ما في وقت واحد.-أنظر- زينب عصمت: المرجع السابق، ص 54.

[6]- عبد العظيم رمضان: المرجع نفسه، ص 345.

كاحتجاج على ذلك، ففي يوم واحد نقصت أوراق صندوق الحسم 100 ليرة، واغلقت المسارح، واصطدمت مظاهرة من الحرس الألماني بقيادة لامبسك في حدائق التويلري، فدق ناقوس الخطر وبدأ الشعب ينهب مخازن الأسلحة للتسلح، وفي هذه الأثناء كانت قوة جديدة في طريق الولادة وهي الميليشيا البورجوازية[1] ، وفي يوم 14 جويلية حين نفد السلاح والبارود سار وفد كبير يقوده احد أعضاء اللجنة قاصد دار الأنفاليدHôtel invalides الذي كان عبارة عن ملجأ لمشوهي الحرب في باريس للمطالبة بالبنادق الموجودة في الترسانة، فنهبوها وغنموا ما بين 2700 و3200بندقية و20 مدفعا عززوا بها قوتها ثم اتجهوا نحو[2] الباستيل[3] ،الذي كان يتحدى الهجوم الشعبي بجدرانه التي بلغ ارتفاعها 30 مترا، وخنادقه الملء بالماء بعرض 25 متر مع أن دفاعه كان يعتمد فقط على 80 من مشوهي الحرب يحيط بهم 30 سويسريا[4]، كما انظم إليهم بعض أفراد الحرس الفرنسي ،وبعد صراع طويل سقط الباستيل، ولم يجد الثوار في السجن إلا سبعة مسجونين فقط فأطلقوا سراحه، وسرعان ما وصل خبر سقوط الباستيل إلى الملك ومنه قرر في 15 جويلية الذهاب إلى الجمعية وإعلان إبعاد الجيوش[5].كما تراجع الملك عن موقفه وقام بإرجاع نيكر إلى منصبه وذهب إلى باريس في 16 جويلية ليستقبله بايي في قصر البلدية وقبل علم الثورة المثلث الألوان فشعرت الفئة الارستقراطية بعمق انحطاط الملك وقرر الزعماء الهجرة.

**3- أزمة سبتمبر وأكتوبر:**

لقد استمرت الصعوبات المالية وظهر نيكر عاجزا بعد استعادته للوزارة، وازدادت الصعوبات السياسية خطورة، فالملك يعارض المؤتمر بمقاومة سلبية ولم يقم بالموافقة على قرارات 5-11 أوت ولا على إعلان حقوق الإنسان، فبقيت إعادة

---

[1]- البير سوبول: المصدر السابق، ص 121.

[2]- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 347.

[3]- حصن الباستيل: كان اسمه في الأصل الباستيد Bastide بمعنى الحصن، وقد بدأ التفكير جديا في بنائه السور عند باب سانت انطوان لحماية من باريس من الشرق وحماية باب سانت دنيس saint denis وسانت مارتن بعد هزيمة بوابتيه وأسر الملك جان الطيب عام 1356- أنظر- لويس عوض: المرجع السابق، ص17

[4]- البير سوبول: نفسه، ص 124.

[5]- زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص 57.

بناء المؤسسات معلقة ولم يكن في مقدور شيئا أن يجبر الملك على منح موافقته، إذا لم تحدث حركة شعبية جديدة[1]، وشجعت الصعوبات الدستورية الملك على المقاومة، وبدأ النقاش حول الدستور بعد التصويت على الإعلان الذي كان مقدمة له، وتضخمت الانقسامات وغدت غير قابلة للالتحام، وفي نهاية شهر سبتمبر بدت الثورة في خطر من جديد، فالملك يستعد للهجوم وجمع جيوشه في فرساي، وللمرة الثانية أنقذ تدخل شعب باريس الجمعية الوطنية[2]، فكان العامة يخشون ما ينطوي عليه قلب أنطوانيت من كره للشعب، وكانت كتابات الصحف على حق في عدم ثقتهم من تصرفات الملك، فقامت الملكة ماري أنطوانيت باستدعاء فرقة الفلندرز تتكون في غالبيتها من غير الفرنسيين إلى فرساي، وأقيم لاستقبالهم حفل فاخر[3] ولعبت الخمر برؤوس المدعوين فداسوا بأقدامهم الشارة المثلثية الألوان ووضعوا محلها شعار المملكة، وبعد يومين بلغ الخبر باريس فغضب الشعب، وكان الجوع مرة أخرى العامل الحاسم في العمل الشعبي، وفي 5 أكتوبر انطلقت مجموعة من النساء لتتجمع أمام قصر البلدية، وتطالب بالخبز، ثم قررت النساء التي كان عددهن ما بين 600–700 الذهاب إلى فرساي للمطالبة بعودة الملك[4]، اعتقادا منهم أن بعودته ستحل الأزمة ، رأى الملك أن لا مفر له إلا الخضوع للأمر، فغادر مع أسترة فرساي في 6 أكتوبر إلى قصر التولري، وصادق على مقررات الرابح والسادس والعشرين من أوت[5].

## III. انجازات الجمعية التأسيسية:

### 1- إلغاء النظام الإقطاعي:

إن الموقف المعتدل والمستسلم بعض الشيء من جانب الملكية لم يكن كافيا لامتصاص نقمة الجماهير وهياجها، بل إن الجميع كانوا يشعرون بأنه لا بد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأحوال في المقاطعات وإرضاء الفلاحين الثائرين. في مساء 4 أوت اجتمعت الجمعية الوطنية في جلسة خاصة للبحث في الوسائل

[1]- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص 36.
[2]- البير سوبول: المصدر السابق، ص ص( 138،139).
[3]- زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص 62.
[4]- البير سوبول: المصدر نفسه، ص 139.
[5]- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص 37.

الكفيلة بوقف تيار الاضطراب، وفي بدء الجلسة اقترح الفيكونت دي نواي وهو من زعماء الأشراف إلغاء الحقوق الإقطاعية للنبلاء وفي جو حماسي عارم. اقترعت الجمعية الوطنية بالموافقة على سلسلة من المقررات تهدف لإلغاء هذه الامتيازات أهمها:

**1.** إلغاء جميع حقوق الأشراف الإقطاعية وما تبعها من حقوق قضائية.

**2.** إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفراد.

**3.** إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.

**4.** إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة.

**5.** إعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحصول على الوظائف العامة.

**6.** إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات.

وقد لاقت هذه المقررات استحسانا كبيرا لدى جماهير الفرنسيين وبصورة خاصة لدى الفلاحين في الأرياف، إلا أنها من ناحية ثانية أعطت في المدى القصير نتائج سيئة للغاية على الصعيد المالي، إذ ألغت دون دراسة وروية سلسلة من الضرائب كانت تشكل نصف مداخيل الخزنة، ومع أن ميرابو استدرك هذا الأمر بناء على إشارة وزير المال نيكر، وجعل الجمعية الوطنية تقر ضريبة تبلغ ربع جميع المداخيل التي تزيد على أربعمائة ليرة، فإن ذلك يعوض ما فقدته الخزينة من موارد، وعلى كل كانت هذه المرة الأولى في تاريخ فرنسا الحديث تعرض فيها ضريبة تصيب الأغنياء بأكثر مما تصيب الفقراء[1].

**2-إعلان حقوق الانسان:**

في جلسة 9 جويلية شرح مونييه باسم لجنة الدستور المبادئ التي ينبغي أن تسود في الدستور الجديد: ورأى ضرورة التقديم له بإعلان للحقوق، لم تتحدث الجمعية في وثيقة حقوق الإنسان عن حقوق الفرنسيين فقط بل عن حقوق الإنسان عامة[2]. وهذا ما يوضح ما ساد العقول يومئذ عن الفكرة الإنسانية السامية فيشعر الناس أن قضية الحرية هي قضية الإنسانية جميعا وليس الفرنسيين فقط، وهذا ما

[1]- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص ص(35،36).
[2]- البير سوبول: المصدر السابق، ص 131.

ميز الثورة الفرنسية عن غيرها من الثورات، في حين أن كلمة إعلان جاءت مقصودة لأن الجمعية اعتبرت أنه ليس من سلطتها أن تمنحها، لأنه حق طبيعي للإنسان، يجب على كل إنسان معرفة هذه الحقوق، ويجب أن تكون وثيقة حقوق الإنسان من الأسس والمبادئ التي يستند عليها الدستور[1].

وفي 26 أوت 1789 أذاعت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الإنسان والتي تضمنت ما يلي:

- الناس أحرارا متساوون في الحقوق والواجبات.
- من واجبات الحكومة ضمانة وحماية حقوق الإنسان الطبيعية وهي الحرية، الملكية، حماية الأرواح... حق دفع المظالم.
- عدم سجن أي شخص إلا في حدود القانون.
- للأمة الحق في المشاركة الحكومة ووضع القوانين وتقرير الضرائب[2].

فمن الظاهر أن هذه المبادئ الديمقراطية كانت متأثرة إلى حد بعيد بأفكار روسو في كتابه العقد الاجتماعي، ومبادئ الثورة الأمريكية لعام 1776 [3].

**3- التنظيم المدني للكنيسة:**

لقد كان للكنيسة في فرنسا ثروات وامتيازات عديدة، فكبار الموظفين من الأساقفة ورؤساء الأديرة يستلمون واردات ضخمة ويأخذون رواتب عديدة في نفس الوقت دون أن يقومون بخدمة ما، أما قسيس القرية الذي كان قائما بجمع الأعمال المهمة فلم يكن أن ينال ما يستطيع العيش به. فتقسيم الثروة بهذه الطريقة الغير عادلة حمل الناس. وبناءا على اقتراح الراهب تاليران على التفكير في وجوب استلاء الدولة على ما للكنيسة من أملاك، التي تراوحت قيمتها ما بين 2 إلى 3 مليارات ليرة، وتقسيم وارداتها على المشتغلين في خدمتها أما ما يبقى منه فيمكن استخدامه لإنقاذ الحكومة من مشاكلها المالية، وفي اليوم الثاني من نوفمبر، صدر قرار يجعل جميع الملاك تحت تصرف الأمة، على أن تدفع ما يلزم للقيام بالمراسيم

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص 101

[2]- 17 مادة لوثيقة حقوق الإنسان- أنظر- شوقي عطا الله جمل عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص ص (101-103)

[3]- محمد مراد: **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة**،دج،ط1،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010،ص26

الدينية وإعاشة القائمين بأمرها ومساعدة الفقراء الكنيسة عن الدولة، وهكذا شرعت الجمعية الوطنية في المناقشة لإصلاح نظام رجال الدين، وقررت ابتداء من ماي 1790 الوضعية المدنية لرجال الدين[1] ، وجعلت انتخاباتهم بيد الشعب كما أعطت أيضا حق انتخاب القس، فأثارت بذلك سخط البابا ورجال الدين وذوي الإيمان القديم فارتد كثير من أنصار الثورة عن الأخذ بساعدها، أما لويس فإنه وافق ناقما، ولما أبدى بعض رجال الدين نفرتهم أجبرتهم الجمعية على أن يقسموا يمين الطاعة، والإخلاص بهذا القانون ولدستور فرنسا الجديد وهذا ما مهد السبيل لعهد الإرهاب[2].

وفي ديسمبر من نفس العام أصدرت الجمعية أوراق مالية تعرف بالأسينيا قيمتها أربعة ملايين فرنك، ثم بادرت بإصدار أوراق جديدة، فتسبب ذلك في ظهور تضخم مالي. استجابت الجمعية إلى الاتجاه الفكري وإلى رغبة الكثيرين من أعضائها فأظهرت ميلا إلى التسامح الديني وأصدرت في 24-12-1789 قرار يقضي بإلغاء جميع تلك القوانين التي كانت تحد من حقوق اليهود والبروتستانت[3]على اختلافهم فكلفت الجمعية لهم حقوقهم في تولي المناصب المدنية والحربية على اختلافها وألغت بيع رواتب الجنود. كما ألغت نظم الأديرة وكان القصد من ذلك الاستيلاء على أوقافها، إن هذه القوانين الذي جاءت به الجمعية أغضبت البابا، فأصدر احتجاجه وهدد بحرمان من يعتنق هذه المبادئ من رحمة الكنيسة، ولكن الجمعية لم تتأثر بتهديد البابا بل أكدت على قراراتها.

على الرغم من أن الملكية قد تبنت الكثير من مقررات الثورة وظهرت في كثير من المناسبات طائعة، إلا أن الملك والملكة ظلا يضمران العداء للنظام، وجاء أخيرا الدستور المدني للأكليروس فاستنفذ آخر ما تبقى لدى ملك فرنسا من صبر،

---

[1]- ميلاد المقرحي: مرجع سابق،ص100

[2]- جفري برون: **تاريخ أوروبا الحديث**، ترعلي المرزوقي، دج، ط ع1،الأهلية للنشر و التوزيع،الأردن،2006، ص ص (368،369)

[3]- البروستانت: حركة دينية نشأت نتيجة الاصلاحات لماتن لوثر، ويطلق الاسم بمعناه الواسع على الذين لا ينتمون للكنيسة الكاثوليكية الرومانية أو أي كنيسة شرقية، وهي عقيدة مسيحية متحررة في الأمور الدينية والدنيوية،-انظر -اسماعيل عبد الفتاح الكافي: مرجع سابق، ص 76.

[4]- زينب عصمت راشد: المرجع السابق، ص ص(72،73)

خاصة فبعد وفاة ميرابو المفاجئ في أفريل 1791 فقد كان سند الملكية الدستورية[1]، وكملجأ أخير اتجه الملك نحو المهاجرين الذين كانوا على اتصال مستمر بالملكة عن طريق الوزير السويدي أكسل دوفيرسن ليساعدوه على الخروج من البلاد، إلا أنهم كشفوا أمره ليعيدوه إلى باريس فكان الملك قبل هروبه قد ترك رسالة يعلن فيها أن كل ما وافق عليه يعتبر باطلا وأنه وافق عليه بالرغم من إرادته[2].

لقد أثار هرب الملك وتوقيفه انفعالا ملكيا في أوربا، لكن المصالح انتصرت على شعور التضامن بين الملوك، فاجتمع في بلنتيز إمبراطور النمسا ليوبولد وملك بروسيا في 21 أوت 1791 للتداول في أمر التطورات الجارية في فرنسا ثم اصدر في نهاية المؤتمر بيانا مشتركا أعلنا فيه: أن من واجب جميع الملوك أن يعملوا على حماية العرش الفرنسي وتعزيز سلطات صاحبة، كما أعلنا عن استعداداهما للتدخل ولمساعدة الملك الفرنسي إذا استجاب ملوك أوربا لهذه الدعوة، وهو أمر لم يكن متوقعا حدوثه آنذاك[3] .

## 4- دستور 1791:

في 3 سبتمبر 1791 أقرت الجمعية الوطنية دستورا جديدا لفرنسا وضع موضع التنفيذ بعد أن وقعه الملك وأقسم له ولفرنسا يمين الولاء، وفَق الدستور بين اراء الكتاب والفلاسفة من جهة، وبين الملكية الدستورية المقيدة من جهة ثانية، وأهم ما تضمنه[4] كان على الشكل التالي:

- الأمة مصدر السيادة: تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة، وبذلك انتهى مفهوم الحق الإلهي الذي يعطي السيادة المطلقة للملك، لكن ظلت للملك قيادة الجيوش، وله حق استعمال الفيتو[5] على بعض القرارات التي تصدرها الجمعية التشريعية، إلا أن

---

[1]- محمود السيد: **تاريخ أوروبا و الأمريكيتين**، دج، دط، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006،ص31

[2]- البير سوبول: المصدر السابق،ص203

[3]-عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص42.

[4]-لمزيد من الدقة حول الدستور-انظر- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: المرجع السابق، ص ص(103-105).

[5]- حق الفيتو: هو حق لحماية حقوق الأقلية في الديمقراطيات الطائفية، وهو حق الاعتراض الذي يثير في نفس الوقت خطر طغيان الأقلية- أنظر-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سابق،ص323 .

الدستور تضمن أيضا إمكانية نزع صلاحيات الملك وأن يعزله أيضا في حالات معينة.

**1**- قيام جمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب، ولا يجوز إعادة انتخاب نائب إلا بعد مرور عقد على انتهاء ولايته، يجري انتخاب الجمعية التشريعية على درجتين ولا يحق للملك حلها.

أما حق انتخاب للمواطن فهو بشروط منها: أن يدفع لخزانة الدولة ضرائب مباشرة توازي ثلاثة أيام عمل، الأمر الذي جعل عدد المقترعين 4,3 ملايين من أصل 24 مليونا

- وأعطت الجمعية التشريعية صلاحيات واسعة في مجال تشريع القوانين وفرض الضرائب والسماح بجبايتها.

**2**- مبدأ فصل السلطات: اقر الدستور ممارسة وظائف الحكم بهيئات مستقلة نمارس كل منها سلطتها على حدها وبذلك جرى الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية.

**3**- تبني الدستور إعلان حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية الوطنية في 26 أوت 1789.[1]

## IV. الجمعية التشريعية:

بعد ما تمكنت الجمعية الوطنية التأسيسية من وضع دستور جديد عملت على وضعه مدة عامين كاملين، واقسم الملك يمين الإخلاص، سملت الحكومة إلى الجمعية التشريعية التي نص عليها الدستور، وأصدرت الجمعية الوطنية في 30سبتمبر 1891 بقرار حلها، بعدما قررت ان لا يشارك في الجمعية التشريعية أحد من اعضائها، لذلك لأصبحت هذه الاخيرة بيد شبان متحمسين ليست لهم خبرا أو كفاءات، نالوا العضوية بفضل خطبهم التي كانوا يلقونها في النوادي[2].

[1]- محمد مراد: مرجع سابق :ص ص( 30،31).
[2]- جفري برون: مرجع سابق، ص371.

**1-الأحزاب السياسية للجمعية التشريعية والسياسة الداخلية لها:**

تشكلت الجمعية من 745 عضوا من بينهم أقلية من مشاهير العلماء والأدباء مثل كوندورسيه و سييسsieyés والى جانبهم أقلية من رجال الدين.

**1-1-حزب اليمين أو جماعة الفويان:** feuillants: بلغ عددهم 334، عرفوا بتمسكهم بالدستور وبذلوا جهدهم في المحافظة عليه مهما كانت الظروف ولكن اختلافهم على طريقة تعديله فكك الوحدة بين صفوفهم، فأضعف ذلك من شأنهم، ولم يكن لهذا الحزب سياسة واضحة مميزة، لينتهي الأمر باختفاء أثره، ومن أبرز أعضائه الجنرال ماثيودوماmathieudumaa ،وقوبلانvaublane، وبورستوريت postoret.

**1-2-حزب اليسار:** كان عدد أعضائه 132عضوا عرف بحزب اليعاقبة، يتشكل من فريقين ينطويان تحت هذا الاسم، احدهما عرف باليعاقبة وحسب وثانيهما باليعاقبة البريسوتيين ( نسبة إلى بريسو) وكان انقسام اليعاقبة إلى فريقين قد بدأ يظهر في الشهور المبكرة من عام 1793، عندما واجهت فرنسا خطر الحرب.

فأكثر أعضاء هذا الحزب كانوا من المتحدثين من رجال القانون المتحمسين لآراء روسو، ولم يبرز من بين هذه الفئة سوى اثنين بريسوbrisso وقيرنيو vergniaud.

نجح هذا الحزب في اجتذاب عدد كبير من أعضاء حزب الوسط، بفضل قدرة رجالها على الخطابة، فكان كثيرا ما يفرض رأيه على الجمعية،[1] ويرجع ذلك إلى قوة الأقلية المسيطرة عليه، كما كان هناك متطرفين موجهين من قبل روبسبير[2]، دانتون[3]، ومارا[4]، منهم كوثون couthon[5]، ثوريو thuriot، وبازيرbaire.

**1-3-حزب الوسط:** نسبة إلى مكانه في الجمعية بين حزبي اليسار واليمين، بلغ عدد أعضائه أربعمائة، فإلى جانب ما اتصف به أعضاء حزب الوسط من حداثة السن والافتقار إلى التجربة، لم تكن لهم سياسة محددة مما جعلهم معرضين لضغوط مختلفة من جانب المتطرفين من حزب اليسار من اليعاقبة[6].

لقد قامت سياسة الجيروند على أن سلامة قضية الثورة تقضي بسحق خصومها، فحملوا الجمعية في 8 نوفمبر 1791 على إصدار مرسوم يقضي بحكم الإعدام على جميع المهاجرين الذين يضلون بالخارج بعد أول جانفي 1792 وعلى وضع ممتلكاتهم تحت الحراسة، وفي 29 نوفمبر 1791 طلبوا إلى لويس السادس عشر أن يرسل إلى منتخب تريف treves، الذي كان يحكمه أميرا من أمراء النمسا، يطلب إليه تفريق تجمعات المهاجرين هناك، بالرغم من أن هذا الطلب قد يؤدي إلى إعلان الحرب مع النمسا، وكان بريسو الذي تزعم الجيروند يرى أن الحرب وسيلة للتعجيل ببلوغ الثورة إلى ذروتها، وإكراه الملك على الاستسلام لسياسة الجيروند وتدعيم سلطتهم باستلائهم على قيادة الجيوش.

---

[1]- زينب عصمت: المرجع السابق، ص ص (83-92)

[2]- ماكسيمليان روبسبير(1758-1794): عمل قاضيا جنائيا، وفي سنة 1792 عين في وظيفة المدعي العام لمحكمة باريس، وفي سبتمبر انتخب نائبا عنها في المؤتمر، وفي جويلية 1792 انتخب عضوا في لجنة الانقاض العام -انظر- لويس عوض: مرجع سابق،ص235.

[3]-جورج دانتون: تخرج من جامعة رانس عام 1784، وهو في السادس والعشرين من عمره، فتح مكتبه القانوني في 9 جوان 1787 وهو تاريخ انتقاله الى باريس، أصبح رئيسا لنادي الكوردليه بعد سقوط الباستيل-انظر- لويس عوض: المرجع نفسه ، ص223.

[4]- جان بول مارا Geanpauimarat (1743-1793): ولد بسويسرا درس الطب، وانجذب إلى فلاسفة العصر ألف أول كتاب "أغلال العبودية"، ثم درس الفيزياء ليكتشف بما يعرف بالكهرباء الطبية- انظر- لويس عوض: المرجع نفسه ، ص209.

[5]- كوتون جورج(1755-1794):متعصب يعقوبي شارك مع روبسبير و سان جوست في الحكم الثلاثي أثناء عهد الإرهاب، سقط في انقلاب ترميدور، وأعدم بالمقصلة-أنظر-علي المولا: مرجع سابق، ج5 ، ص 2765

[6]- زينب عصمت: مرجع سابق، ص85.

**2- موقف الجمعية من المشاكل الداخلية والخارجية:**

كرست الجمعية جلساتها الاولى للبحث في طريقة العمل وسائل البروتوكول ولكن لم تلبث ان انشغلت بمسألتين اداريتين[1].

**2-1-أزمة جزيرة سان دومنجو sandomingo:** نتيجة لإعلان الدستور الفرنسي وما تبعه من إلغاء الحقوق الإقطاعية، وإلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية، لتشجيع الزنوج في سان دومنجو على الكفاح لمصلحة الجمهورية ضد الانجليز، ونتيجة لذلك طلب سكان سان دومنجو من فرنسا تحريرها[2]، واصدر قرار تحريرها في ماي 1791 من طرف الجمعية إلا أن مضمون قرار سبتمبر جاء يهدد بسحب القرار الأول، فهذا ما يهدد بوقوع الثورة في الجزيرة، وفعلا تعرض البعض من سكانها لهجمات، فكان على الدولة أن تمدهم بالقوات اللازمة لحمايتهم، أن عدم قدرة الجمعية من اتخاذ مثل هذا القرار بسبب معارضة البرسوتيين، الذين كانوا يهدفون من وراء ذلك إظهار عجز السلطة التنفيذية، فظلت الجمعية في مناقشتها غير المجدية بينما ساد في الجزيرة عهد من الارهاب[3].

**2-2-أزمة أفنيون avignon:** ظلت أفنيون منذ القرن الرابع عشر تابعة للبابا، وكان لأحداث الثورة في فرنسا اثر عليها، مما ترتب إقامة حكومة قومية فيها، وفي جوان 1790 طلب أهلها الانضمام إلى فرنسا، فظلت المسألة معلقة، ولما ازدادت الأحوال سوءا أرسلت الجمعية لجنة لدراسة الموقف، فكان التقرير يؤيد ضم أفنيون لفرنسا، فأصدرت في 13 سبتمبر 1791 قرار بضمها إليها، ولكن دون أن تبادر بإرسال قوة إليها، مما جعل أمر إرسال القوات العسكرية إليها ليستقر الرأي في 9 نوفمبر إلى إرسال بعض القوات إليها، وبذلك تعود الطمأنينة إليها، فمن خلال هذه الأحداث والتأخر في إرسال هذه القوات وصرف وقت طويل في مناقشة الوضع أكبر دليل على عجز الجمعية عن تصريف شؤنها[4].

---

[1]-زينب عصمت راشد: المرجع السابق،ص87

[2]- إيرك هوبزباوم: **عصر الثورة اوروبا(1789-1848)**، دج، ترفايز السباغ، ط1، ددن، 2007، ص152.

[3]-زينب عصمت راشد:نفسه،ص88

[4]- زينب عصمت: المرجع السابق، ص 88.

أما فيما يتعلق بأمور البلاد الداخلية، فقد كان على الجمعية أن تكرس جهودها لإتمام بعض التشريعات الداخلية، ولكنها انصرفت إلى استصدار طائفة من القوانين لفرض العقوبات الرادعة على المهاجرين ورجال الدين الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدني.

**3- موقف أوربا من الثورة الفرنسية:**

منذ سنة 1790 أخذ ينتشر في أوربا وبصورة خاصة السياسة المحافظة وعند حكامها شعور بالخوف والقلق من مبادئ الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها في المناطق المجاورة لفرنسا، خاصة بعدما أعلنت أفنيون حقها في تقرير مصيرها معلنة انضمامها إلى فرنسا، ثم أن دعاة الثورة والمبشرين بمبادئها يلاقون ترحيبا وتجاوبا في كل مكان يحلون فيه، هذه الأمور نبهت بقوة الأوساط المحافظة وخاصة في بروسيا والنمسا حول الأبعاد الحقيقية للثورة الفرنسية، وبالتالي فإن مساعي هؤلاء المهاجرين ونصائحهم صارت تجد في أوربا مزيدا من الناس يستمعون إليها ويهتمون بها[1].

والواقع أن سجل العلاقات بين النمسا وفرنسا كان منذ الأيام الأولى للثورة يجفل بصورة متزايدة بالمشاكل والخلافات، وهناك الاهانات المتلاحقة للعرش الفرنسي ولملكته وهي سليلة البيت المالك في فيينا وهناك مشكلة إقطاعية أقرتها معاهدة وستفاليا سنة 1648 فجاءت قرارات 4 أوت تجردهم منها دون تعويض، وكانت النمسا ملومة بالدفاع عنهم لكونهم من رعايا الإمبراطور، كما أن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يهدد الإمبراطورية النمساوية التي يتشكل شعبها من قوميات ولغات مختلفة ورغم هذا السجل الحافل بالخلافات فإن ليوبولد إمبراطور النمسا كانت له مخاوف حول نتائج حرب مع فرنسا قد تكون طويلة وشاقة.

إلا أن وفاة الإمبراطور ليوبولد وارتقاء ابنه فرنسيس العرش الذي كان أكثر قوة واقل حذرا وميلا للمسالمة دفع هذه البلاد خطوات كبيرة في طريق الحرب، فكانت أول خطوة في طريق الحرب الإنذار الذي وجهه الفرنسيون إلى أمير تريف

[1]-فرغلي علي تسن: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دج، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الإسكندرية، 2002، ص113.

الموالي للنمسا بأن عليه أن يسلمهم لفرنسا، فكان رد فرنسيس إمبراطور النمسا هو قبول التحدي وبادر فورا لعقد معاهدة مع جارته بروسيا في 7 فيفري 1792، وفي أفريل من نفس السنة وجهت النمسا إنذارا إلى فرنسا طلبت فيها: رد حقوق الأمراء الألمان الإقطاعية في أراضي الألزاس، إعادة مقاطعة أفنيون للعرش البابوي، العمل على وقف الدعوة للثورة ونشر أفكارها في أوربا.

ولما لم يكن زعماء الجيروندبين يرغبون بأقل من ذلك خاصة وزير الخارجية الجنرال ديموريه أصدرت الجمعية التشريعية الفرنسية في 20 افريل سنة 1792 إعلانا للحرب على النمسا[1].

**4- الحرب:**

لقد كان الإنذار الذي قدمه إمبراطور النمسا إلى فرنسا محط أنظار البلاط الملكي الفرنسي، الذين كان يأمل يتسبب هذا الحادث بالتدخل الأجنبي، كتبت ماري أنطوانيت في 14 ديسمبر إلى صديقها فيرسن " لا يرى البلهاء أنهم يخدموننا بذاك"[2].

**4-1-الصراعات الداخلية:** لعب الجيروند دورهم المتطرف حين اعترض الملك على مشروعين: أحدهما موجه ضد الكهنة العصاة، والثاني بقرار إنشاء معسكر سقوط باريس من 20 ألف من المتطوعين القادمين من الأقاليم، وهذا ما أدى إلى سقوط وزارة الجيروند يوم 15 جوان 1792، وتحالفهم مع اليعاقبة.

أسفرت المحالفة عن مظاهرة يوم 20 جوان 1792 التي غزت قصر التويلري وكادت تفتك بالأسرة المالكة، فحين وجه الدوق برونسفيك brunswik القائد الأعلى للجيش البروسي بناء على طلب ماري أنطوانيت إنذار يوم 25 جويلية 1792، اعتبر فيه أهل باريس مسؤولين عن سلامة الاسرة المالكة، مما أثار الهياج في العاصمة،' وعندما بدأ خطر الهجوم على قصر التويليرى يتجلى ترك الملك وأسرته القصر ووضع نفسه تحت حماية الجمعية، وسرعان ما وقع الهجوم المشهور يوم 10 أوت 1792 والذي أسفر عن سقوطه، وغذا كان سقوط الباستيل قد أنقذ

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي : مرجع سابق، ص ص( 50،52)
[2]-البيرسوبول: مصدر سابق، ص214.

الجمعية التأسيسية فإن سقوط التويليرى قد اسقط الجمعية التشريعية وسقوط الجيروندیون بعد تفاوضهم مع القصر لحمله على قبول وزارة الجيروند والوقوف ضد خلعه[1].

وهكذا انتقلت المبادرة الى يد عمال المدن البارسيين ففي تلك الأثناء كانت الجمعية قد استدعت المتطوعين الذين أطلق عليهم اسم الاتحاديين[2](الفيدراليين) fédérès من الأقاليم ليشهدوا احتفالات 14 جويلية، وكان من بيتهم متطوعو مرسيليا ولم يرضى الاتحاديون بالرحيل عن باريس قبل أن يضربوا ضربتهم ففي 17-23 جويلية 1792 تقدموا بطلبات الى الجمعية بوقف الملك، وكونوا لجنة تنفيذية عليا سرية أدخلوا فيها عددا من قادة باريس لضمان الاتصال بأقسام باريس، وفي 3 أوت تألفت مظاهرة من أقسام باريس على رأسها بتيون عمدة العاصمة تطالب الجمعية التشريعية بخلع الملك، وفي 6 أوت 1792 كرر هذا الطلب وفد من المتطوعين ومنح للجمعية مهلة الى يوم 9 أوت ولكن رفضت الجمعية هذا الطلب وعلى الفور عبأ الاتحاديون الحرس الوطني، وأرسلت أقسام باريس مندوبين عنها إلى مقر الاوتيل دي فيل، حيث طردوا المجلس البلدي ونصبوا أنفسهم كومونا[3] ثوريا على رأسه دانتون[4]ليتمكنوا في الأخير من الاستيلاء على القصر التويليري، ومنذ ذلك الوقت اكتسب الكومون أو المجلس البلدي الجديد أهمية تفوق أهمية الجمعية والمؤتمر الوطني من بعدها.

قامت الجمعية بتأليف وزارة جديدة من الجيروند وفي ظل غياب الأغلبية المحافظة وحق الفيتو الملكي، فأصدر الجيروند قرار بوقف الملك، وانتخاب مؤتمر ذي سيادة فورا يختار أعضاؤه بالتصويت العام للذكور ويكون له الفصل في تنظيم

---

[1]- عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص359.

[2]-الفيديرالية: اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية و الدفاع، رو يسلهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية و حمايتها من الإستبداد- أنظر- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سابق،ص323

[3]- جورج دانتون: تخرج من جامعة رانس عام 1784، وهو في السادس والعشرين من عمره، فتح مكتبه القانوني في 9 جوان 1787 وهو تاريخ انتقاله الى باريس، أصبح رئيسا لنادي الكوردليه بعد سقوط الباستبيل - انظر- لويس عوض: مرجع سابق، ص223

[4]-كمون :أي بلدة قامت بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، و بصورة خاصة كان يطلق على كل مدينة تلقت براءة بحرياتها من الملك أو السيد الإقطاعي- أنظر- علي مولا: مرجع سابق،ج5 ،ص 2795.

الدولة في المستقبل ومراجعة الدستور، فأصدروا مرسوم 25 أوت 17921 الذي ألغى جميع المكوس المستحقة للإقطاعيين ما لم يبرز المنتفعون حججهم الأصلية.
وأصبح دانتون رئيس الكمون اليد العليا في الوزارة، وقد أرغمت الجمعية التشريعية على إقرار الكمون الذي رفع عدد أعضائه إلى 288[1].

**4-2-الحرب مع المماليك الأوروبية:**

وبتزايد الخطر الخارجي جاء إعلان أن الوطن في خطر، ردا على ضخامة الخطر الخارجي الذي لا يعرف الخير وتديون كيف يتلاقونه، ففي أوائل جويلية دخل الحرب الجيش البروسي بقيادة الدوق برونزديك، وتبعه جيش المهاجرين بقيادة كونده، وكانت المعركة على وشك الانتقال إلى ارض الوطن، وأمام حتمية الخطر نسي الجيروندديون انقساماتهم ولم يفكروا إلا بسلامة الوطن وإنقاذ الثورة، وفي 2 جويلية تخطت الجمعية الفيتو وأجازت للحرس القومي حضور اجتماع المواطنين المسلحين في 14 جويلية، وفي 3 جويلية كشف فيرنيو بعنف خيانة الملك ووزرائه[2].

وفي نفس الأثناء تدخل الموقف الحربي الذي ساء فجأة ليدفع الثورة الى منحنى آخر فقد عبر الجيش البروسي الحدود الفرنسية بقيادة برونسفيكbrunswik في 16 أوت 14792 ولم ينقضي الشهر حتى وصلوا إلى فردان verdun، آخر حصن يسد هذا الطريق إلى باريس وبدا أن الحرب ستقضي على الثورة، ومن هنا أخذ الكومون ومجلس الوزراء تحت زعامة دانتون في إعداد وسائل الدفاع عن باريس رغم الهزائم المتلاحقة بينما كانت السجون تغض بالمسجونين، كان شغل الكومون هو الحصول على جيش من المتطوعين ومرة أخرى استجاب عمال المدن، وزحف من باريس في الأسابيع الثلاثة الأولى 20الف دفاعا عن الثورة، وفي أثناء ذلك راجت إشاعات بأن أعداء الثورة المسجونين سوف ينتهزون فرصة غياب المحاربين للهرب من السجن[3] والاستيلاء على باريس حتى يصل البروسيون، وخلصت منشورات مارا إلى النتيجة التالية وهي ذبح المسجونين.

[1]-عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص(367-369).
[2]- البيرسوبول: المصدر السابق، ص223.
[3]- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق،ص370.

وفي 2سبتمبر أعيد تنظيم لجنة الخلاص العام التابعة للكومون بعد ضم مارا إلى عضويتها وبدأت في عصر ذلك اليوم عملية محاصرة السجون وذبح المسجونين لمدة أربعة أيام ذهب ضحيتها حوالي الألفين[1].

واصلت الجيوش المتحالفة تقدمها في الأراضي الفرنسية، وعند وصول هذه الجيوش إلى تلال فالمي حيث كانت ترابط بعض الفرق الفرنسية بقيادة الجنرال ديموريه، جرت معارك صغيرة ومناوشات بين الفريقين انسحب بعدها البروسيون والنمساويون من ساحة القتال والسبب الحقيقي لهذا الانسحاب يعود لكون روسيا قد طرحت في شرق أوربا مشكلة بولونيا، وبروسيا والنمسا متهمتان بهذه المسألة أكثر من أي شيء آخر ولا تريدان أن تتركا لروسيا النفوذ بحل المعضلة البولونية. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين ابدوا في المعارك الصغيرة التي خاضوها ثباتا وتصميما على الدفاع لا حد لهما بأنفسهم وبقدرتهم على الانتصار وأظهرت صلاح ديمقراطيتهم وقدرة ثورتهم على حماية الحدود.

وكان لهذه المعركة بالذات تأثير مدهش على الصعيد الداخلي، ذلك أنها ساعدت دانتون في تثبيت دعائم حكمه، وأظهرت كفاءة العناصر المتطرفة القابضة على زمام الحكم في باريس، وفي هذه الأحيان كانت الجمعية التشريعية قد حلت وانتخب مكانها لإدارة شؤون فرنسا ولتقرير مصير النظام الملكي مجلس جديد هو المؤتمر الوطني[2].

[1]- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: مرجع سابق، ص ص( 55،56).
[2] - عبد العظيم رمضان: المرجع نفسه ،ص371

**خاتمة الفصل:**

استطاعت الثورة الفرنسية انجاز الكثير في طريق تشكيل دولة فرنسية ذات مبادئ أسست من قبل الشعب الفرنسي، لذا يبدأ مشوار آخر نحو نشر الحرية والأخوَة والمساواة إلى أوروبا لتكون ثورة عالمية انسانية قبل أن تكون ثورة فرنسية.